

استقبل السفير الباكستاني والعقيد العنزي لحصوله على شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم البيئية

ناصر الصباح لباحثي الدفاع : إنجازاتكم المميزة تساهم بالنهوض والارتقاء بوحداتكم



...وشمسلم رسالة الدكتوراه من العقيد ناصر العنزي



الشيخ ناصر الصباح مستقبلاً السفير الباكستاني

استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح في قصر بيان صباح أمس سفير باكستان الإسلامية لدى البلاد غلام دستجير، حيث تم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة أهم الأمور والمواضيع ذات

شهد تنفيذ تمرين «القلعة الصامدة 3»

فالح : نعمل على استخدام أحدث الآليات العسكرية في «الحرس»



فالح يستمع لشرح عن التمرين

العنزي وذلك بمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم البيئية والأعلام البيئي والعقيد بحري الدكتور مهندس سعود فريد العنزي بمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية (اتصالات) وكذلك لحصوله على شهادة

تحت رعاية وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم عبدالرزاق الرفاعي وحضور قائد العمليات والخطط اللواء الركن فالح شجاع فالح أقامت قيادة العمليات والخطط التمرين النهائي لسدورة المشاة للتمثلة "القلعة الصامدة 3" في ميدان التدريب التشبيهي بمعسكر الشيخ سالم العلي بمشاركة عدد من ضباط الجيش الكويتي . وأكد اللواء الركن فالح شجاع اهتمام القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني والشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني بمتابعة من وكيل الحرس الوطني بهذا التمرين وغيره من التدريبات العسكرية المهمة لصالح خبرات الضباط وترجمة ما يكتسبونه خلال الدورات من علوم ومعارف إلى ممارسة عملية على أرض الواقع والارتقاء بمهاراتهم القتالية والفنية والإدارية باستخدام أحدث الآليات العسكرية والأسلحة النوعية التي يحرص الحرس الوطني وفق وثيقة الأهداف الاستراتيجية 2020 "الآمن أولاً" علىقتها.

ونقل اللواء الركن فالح شجاع إلى جميع المشاركين من منتسبي الحرس الوطني والجيش الكويتي اعتراف القيادة العليا للحرس الوطني بالجهود التي بذلوها خلال الدورة وتطلت بتمرين "القلعة الصامدة" الذي نفروا فيه بمستوى عال من الجاهزية والكفاءة القتالية وتمتعهم بحسن القيادة والسيطرة في إصدار الأوامر والتسيق بين الوحدات.

أكدت إدارتها واستنكارها للأعمال المنافية للأعراف والقوانين الدولية التي شملتها ولاية «راخين»

الكويت : على حكومة ميانمار تحمل مسؤولياتها الرئيسية لحماية الروهينغيا



العنبي خلال جلسة مجلس الأمن

تقديم المساعدات الإنسانية دليل قاطع على وجود رغبة صادقة لمساعدة بعضنا بعضا الكارثة وضعت جيلاً كاملاً من الأطفال في دروب الضياع من دون تعليم يحدد مسار مستقبلهم

معسكرات للمعتقلين واتخاذ حكومة ميانمار جميع التدابير لمحاربة التحريض على العنف أو التفرقة واستعادة السلام والوئام بين الطوائف في ظل سيادة القانون.

وبين أن من الإجراءات أيضا السماح بدخول وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة لها والسماح لجميع من هم في ولاية راخين بحرية التحرك بشكل آمن ودون عوائق والبدء بالعمل على إعادة تأهيل المناطق المتكوية في شمال الولاية والتي تعرضت للحرق والسلب وتجهيزها بما يقفل عودة اللاجئين طوعا إلى ديارهم مجددا.

وأوضح العنبي أن من الإجراءات أيضا إشراك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المبادرات الثلاثية بين ميانمار وبنغلاديش للاستفادة من خبراتهم الكبيرة في هذا المجال. ودعا العنبي ميانمار إلى القضاء على الأسباب الجذرية لحالة أقلية الروهينغيا دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين ومخبرهم حكم الإصلي في الجنسية وهو الأمر الذي أكرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوق المواطنة الكاملة لهم.

كما دعا إلى البدء بإصلاحات شاملة تتواءم مع القضاء على الأسباب الجذرية لأزمة لاجئي الروهينغيا ليسمحوا بالإصلاح الحقيقي يوفر طريقا للخروج من التخلف والفقر ويبني مجتمعات مدنية أساسها العدل والمساواة وهو ما تتطلع إليه جميع شعوب العالم بلا استثناء.

وقال «أن مجلس الأمن الدولي له مواقف تاريخية لا تنسى عندما يكون متحدا وأدعواكم جميعا أن تظهر مرة أخرى قدرتنا على التغلب على أي انقسامات سياسية وتكتلي جهونا نحو اتخاذ إجراءات وقرارات تمنح هؤلاء الأبرياء فرصة العيش وتوفير حياة آمنة وكرامة لهم.

وأضاف أن تلك الكارثة التي لا تزال تعيشها أقلية الروهينغيا ذات الأغلبية المسلمة وأسفرت عن مقتل العديد من الأبرياء ولزوح مئات الآلاف نتيجة اضطهادهم وقتلهم وتشريدهم الفسي بما يعنى وصفه تطهيرا عرقيا بغية محو لغاتهم وطبس هويتهم.

أكدت دولة الكويت إدارتها واستنكارها للأعمال المنافية للأعراف والقوانين الدولية التي شملتها ولاية «راخين» في معانها منذ شهر أغسطس الماضي وأدت إلى نزوح قرابة 650 ألف شخص من أقلية الروهينغيا.

وأكد العنبي ضرورة التزام الكويت التي القاهما المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العنبي خلال جلسة مجلس الأمن المخصصة لبحث الحالة في ميانمار مساء أمس الأول.

وأضاف العنبي أن الكويت شاركت في شهر أكتوبر من العام الماضي برئاسة مشتركة لمؤتمر المانحين لأزمة لاجئي الروهينغيا وتبرعت فيه بمبلغ 15 مليون دولار وهذا يأتي ضمن المساعي الكويتية لتخفيف معاناة لاجئي الروهينغيا.

وشدد على ضرورة مواصلة تقديم تلك المساعدات التي لديها القدرة على إعادة الأمل في نفوس المتضررين لافتا إلى أن هذه الكارثة وضعت جيلاً كاملاً من الأطفال في دروب الضياع من دون تعليم يحدد مسار مستقبلهم ولا خدمات طبية ترضي صحتهم إضافة إلى الدمار الهائل الذي لحق بمنازلهم ومناطقهم وديارهم.

وأشار إلى أنه «منذ أن أصدر المجلس بيانه الرئيسي نوفمبر الماضي ونحن نواصل متابعتنا عن عقب للتطورات الجارية في ميانمار وقد أخذنا علماً بالالتفاقيات الثلاث الموقعة بين بنغلاديش وميانمار التي تهدف إلى إعادة اللاجئين طوعا إلى ديارهم.

وذكر العنبي أن «تلك العودة الطوعية لا يمكن لها أن تبدأ إلا بعد اتخاذ إجراءات إضافية وواضحة تستند على بناء الثقة لضمان عودة آمنة وحياة كريمة في ولاية راخين».

وأشار إلى «بعض الإجراءات التي يتبغي اتخاذها قبل العودة الطوعية للاجئين والتي وردت في البيان الرئيسي للمجلس أو في توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي ندعينا وبيانات منظمة التعاون الإسلامي».

وأوضح أن من هذه الإجراءات اتخاذ حكومة ميانمار جميع التدابير الكفيلة بإنهاء العنف فوراً ومنع الاستخدام المفرط للقوة في حق المدنيين في ولاية راخين.

وأضاف العنبي أن من الإجراءات أيضا الامتناع عن إنشاء مخيمات جديدة للاجئين في شمال ولاية راخين والتي تحيط بها أسلاك شائكة وكانها

قدم التعازي لأسرة الفقيد واشاد بسرعة تحرك القيادات

العازمي : دعم كامل لقرارات وزير التربية في فاجعة وفاة الطفل البلوشي

واتخاذ الإجراءات الاربعة بشأن تلك الفاجعة التي اصابته المجتمع الكويتي ككل والتي لا يمكن قبولها في العملية التعليمية بالكويت.

والتقى رئيس نقابة التربية تصريحاته بالتاكيد على أهمية تصحيح مسار العملية التربوية وإعداد الدورات التدريبية والنفسية للمعلمين لتأهيلهم التأهيل العلمي والنقسي الكامل للتعامل مع الطلبة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وزير التربية تشكيل لجنة تحقيق مكونة من ثلاث جهات من خارج وزارة التربية لضمان الحيادية في شأن حادث وفاة الطالب البلوشي تضم وزارة الصحة والوقاية والتشريع إلى جانب وزارة التربية واتخاذ الإجراءات القانونية الكاملة تجاه الحادث.

وأشاد العازمي بسرعة تحرك الوزير العازمي وقيادات وزارة التربية وانتقالهم فور وصول الخبر إلى مقر المدرسة

اعرب رئيس نقابة المعلمين بوزارة التربية صالح العازمي عن خالص تعازيه ومواساته لأسرة الطفل الفقيد عيسى البلوشي الذي وافاه أجل أمس الأول. وأكد العازمي في تصريح صحفي دعمه الكامل لقرارات وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي بإيقاف المعلمة الوافدة في مدرسة عمرو بن العاص بمنطقة (الروضة) عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في حادث وفاة الطالب عيسى البلوشي. كما ايد العازمي قرار

«الغوص» : حواجز شبكية لمنع الملوثات

من الدخول إلى محطة الدوحة الغربية

قواعده وشبكاته الحديثة حيث يبلغ طوله 350 مترا وارتفاعه من 5 إلى 9 أمتار. وذكر أن المعالجة أظهرت سلامة القواعد الفولاذية إلا أن تكاليف معظم الإطارات الحديدية التي تحمل وتحيط بشباك العزل أدى إلى سقوط بعضها أو انفصال الشباك عنها وهو ما دفع الفريق لدراسة الحالة ووضع خطة عاجلة لتأهيل الحاجز.

الكثير من العوائق والهياكل العالقة في الوسط المائي إلى المحطة وتكدسها داخل الحوض وإعاقة شطف المياه إلى المحطة والذي يتطلب من العاملين بذل جهود مضنية على مدار الساعة لرفع تلك الملوثات.

وبين أن الفريق عابن الموقع وأخذت قياسات ومواصفات الحاجز وتحقق من

سلامة وسلاسة عمل المحطة والمحافظلة على الكائنات البحرية. وأضاف الفاضل أن الحاجز المائي للمحطة كان يعاني من تهاكك بعض أجزاء شبكاته الحديدية التي تمنع وت عزل الملوثات والكائنات الطافية على سطح الماء من الدخول إلى حوض المحطة الذي مضى عقودا على إنشائه. وأوضح أن تهاكك الحاجز أدى لدخول

تجس فريق الغوص الحواجز التابعة للمبرة الطوعية البيئية بوضع حواجز شبكية لمنع الملوثات العالقة في مياه البحر والكائنات البحرية من الدخول إلى حوض محطة الدوحة الغربية التابعة لوزارة الكهرباء والماء. وقال رئيس الفريق ولويد الفاضل (كونا) أمس إن هذه الحواجز تقوم بتمكين

الصحف الصباح

حرية التعبير عن الرأي والقانون

حرية الرأي ، والبعض يؤيده للحد من الممارسات المخالفة للقانون والأخلاق . وقد تظهر العديد من الصعوبات في تطبيق هذا القانون مثل مشكلة تنازع القوانين ، وصعوبة التحري والتحقيق في هذه الجرائم لعدم سهولة التوصل لمرتكب هذه الجريمة ،ومن النصوص التي وردت في هذا القانون ،كل من يمس كرامة الشخص ويخدش شرفه أو اعتبره خبيس مدة لا تتجاوز «5» سنوات مع دفع غرامة أو إحدى هاتين العقوبتين ،ومن يقوم بالتهديد أو الإكراه يتم معاقبته بالحبس مدة لا تتجاوز «3» سنوات مع دفع غرامة أو إحدى هاتين العقوبتين.

ومع هذا التوسع والتطور في القضاء الإلكتروني وتزايد قضايا العنف اللفظي كالسب والقذف والإعتداء على السمعة من الضرورة استحداث محكمة متخصصة في الجرائم الإلكترونية لمواكبة هذه القضايا ، والحرص على عدم المساس بحرية التعبير إذا كانت في إطار القانون ، وأهمية زيادة التوعية والتحقيق لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بمواد قانون جرائم تقنية المعلومات، وعلى الإنسان أن يتحكم في سلوكه ويختار الألفاظ الصحيحة لكي لا يقع تحت طائلة التجريم .

محمد وائل الخليفة

طالب في كلية الحقوق – جامعة الكويت

حرية التعبير عن الرأي حق إنساني كفله الدستور الكويتي في المادة 36 «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»

ومع انتشار وسائل التواصل الإلكتروني كثرت دعاوى الاعتداء على العرض والسمعة والشهير والسب والقذف ، والتي تحمل المشرع تحديا في ردع من يرتكب أساءة تضر بسمعة الناس وأعراضهم .

وتختص نيابة الإعلام والمعلومات بالجرائم الواردة في قانون جرائم تقنية المعلومات ، وهي التي تقوم بتحقيق في هذه الشكاوى والبلاغات ، وتتصرف سواء بالحفظ أو إحالتها للمحكمة منذ صدور القانون في تاريخ 12 يناير 2016 . وكان في السابق الإدارة العامة للتحقيقات هي التي تختص بذلك مثل جرائم السب والقذف ، وبيئت المذكرة الإيضاحية أن هذا القانون اعد لكون النصوص الجزائية التقليدية لا تسعف جهات الاختصاص في مواجهة الجرائم التي تعتمد في ارتكابها على الوسائل التقنية المتطورة.

وما أن أعلن عن هذا القانون الذي يتضمن عقوبات صارمة وحازمة ، أثار الشكوك بأن هذا القانون يضيق على